

الفهرس

المقدمة

الباب التمهيدي - النواعد العامة في الاثبات

صفحة	
٧	الفصل الاول - دور الحاكم في الاثبات
٨	المذاهب المختلفة في الاثبات
١٠	موقف القانون العراقي من المذاهب المختلفة
١١	الفصل الثاني - دور الخصوم في الاثبات
١٦	الفصل الثالث - محل الاثبات
١٩	الشروط الواجب توافرها في محل الاثبات
٢٢	الفصل الرابع - عبء الاثبات
٢٣	القاعدة فيما يتعلق بعبء الاثبات
٢٩	طرق الاثبات - تقديم وتقسيم
٣١	الاتفاقات الخاصة بطرق الاثبات
٣٣	تقسيم طرق الاثبات
٣٥	الباب الاول - طرق الاثبات المطلقة (الكتابة)
٣٦	الفصل الاول - السندات الرسمية
٣٦	الشروط الواجب توافرها في السند الرسمي

٤٢	جزء الاخلال باحد الشروط الواجب توافرها في السند الرسمي
٤٣	حجية السند الرسمي في الاثبات
٤٧	حجية الصور الرسمية في الاثبات
٥١	الفصل الثاني - السند العادي
٥١	ما يشترط في السند العادي
٥٤	التوقيع على بياض
٥٥	حجية السند العادي في الاثبات
٥٨	الاعتراف بالختم وانكار التوقيع به
٦٥	حجية الرسائل في الاثبات
٦٦	حجية البرقيات في الاثبات
٦٧	الفصل الثالث - الاوراق غير الموقع عليها
٦٧	المطلب الاول - دفاتر التجار
٧٠	المطلب الثاني - الدفاتر والاوراق المنزلية
٧٢	المطلب الثالث - التأشير على السندات
٧٧	الباب الثاني - طرق الاثبات ذات القوة المحدودة
٧٧	الفصل الاول - الشهادة
٧٨	المطلب الاول - ما يجب اثباته بالكتابة (أو مالا يجوز اثباته بالشهادة)
٨٥	المطلب الثاني - ما يجوز اثباته بالشهادة

<u>صفحة</u>	
٩٩	القواعد التي تتبع في سماع الشهادة
١٠١	الفصل الثاني - القرائن القضائية
١٠٢	التمييز بين القرائن القضائية والقرائن القانونية
١٠٧	الباب الثالث - الطرق المعفية من الاثبات
١٠٧	الفصل الاول - الاقرار
١٠٨	شروط صحة الاقرار
١١٠	احكام الاقرار
١١٤	الفصل الثاني - اليمين
١١٥	المبحث الاول - اليمين الحاسمة
١٢١	اثار توجيه اليمين الحاسمة
١٢٥	المبحث الثاني - اليمين المتممة
١٢٧	الفروق الرئيسة بين اليمين الحاسمة واليمين المتممة
١٢٨	المبحث الثالث - انواع خاصة من اليمين المتممة
١٣٢	الفصل الثالث - القرائن القانونية
١٣٤	تقسيم القرائن القانونية من حيث القوة
١٣٥	حجية الشيء المحكوم فيه (حجية الامر المقضي)
١٤٣	حجية الاحكام الجزائية امام المحاكم المدنية
١٤٥	المراجع
١٤٧	فهرس